الميثاق الوطني السوري

مقدمة

في ظلِّ تمزّق الجغرافيا الوطنيّة السوريّة، وتحوّلها إلى ساحةِ صراعٍ لجهاتٍ ودولٍ مختلفة، ومع حالة الفوضى التي نعيشُها، وانقسامِ المجتمع السوري وتشظّيه، ومع افتقادِنا إلى قوىً وطنيّة سوريّة قادرةٍ على أداءٍ مُوحِّد للشعب السوري للعمل في ضوء رؤية وطنيّة سوريّة، هناك أهمية شديدة لبلورة مشروع وطني ديمقراطي سوري، سياسيًا وتنظيميًّا، يصلح لأن يكون أرضيةً لعملٍ سياسي تحالفي، عاقلٍ ورزين، وحريصٍ على تحقيق أكبر قدرٍ ممكنٍ من استقلاليةِ الإرادةِ والقرارِ الوطنيّين، والحدّ من أخطار تشظي القضية الوطنيّة السوريّة.

غنيٌ عن القول إن مثل هذا المشروع هو الذي يشكّل احترامًا ووفاءً حقيقيّين لأرواح شهدائنا وتضحياتِ شعبنا، ويلاقي جديًّا الآمال المشروعة للسوريين في تطلعهم إلى الحرية والمساواة والعدالة، وإلى الأمن والسلام، وإلى حياةٍ إنسانيةٍ لائقة، وتنميةٍ إنسانيةٍ شاملةٍ ومستدامة، ومشاركةٍ إيجابيةٍ في إنتاج المعارف والقيم والخيرات الإنسانية.

1- الإنسان/ المواطن السوري

الإنسان هو المبدأُ الرئيسُ المؤسِّسُ للدولةِ الجديدةِ، وعليه يُبنى مبدأُ المواطنة الذي يعني تساوي المواطنين السوريين في الكرامة الإنسانيّة، وأمام القانون في الحقوق والواجبات، من دون أيِّ تمييزٍ بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الإثنية أو الدِّين أو العقيدة أو الأيديولوجية أو الفئة الاجتماعية.

2- الدولة السورية

- **الوطنيّة السوريّة**؛ هي الانتماء إلى وطن اسمه سوريا، بحدوده الرسمية المعترف بها في الأمم المتحدة، بحضارته وتاريخه وحاضره، وهي الرابطة الجوهرية بين السوريين، وجسرُ التواصلِ فيما بينهم، ومدخلُنا إلى المشاركة في النشاط الإنساني، والتفاعل الحيّ مع الآخر، وسبيلُنا إلى مواجهة الاستحقاقات والتحديات والأخطار، وإلى اغتنام الفرص التي تزيد من أهليَّتنا وتأثيرنا الإيجابي في الإقليم والعالم. وتنبع جوهريتُها من كونها الرابطة التي تبني الدولة الوطنية وتنتج منها في آنٍ معًا، وتحقِّق المشترك بين المواطنين، وتوفِّر المظلّة التي تضمن حماية التنوع الديني والمذهبي والإثني، وتُشكِّل، مع الزمن والتفاعل المجتمعي في مُناخٍ من الحريات والديمقراطيّة، نسيجًا روحيًا وثقافيًا يستوعب السوريات والسوريين جميعهم، يرى المشتركات ويحترم التنوّع والاختلاف بوصفهما مصدر غنىً وإثراء.
- **الدولة السوريّة**؛ الدولة السورية الجديدة دولة وطنيّة ديمقراطيّة حديثة، ليست دولةَ فردٍ أو طغمةٍ أو أيديولوجيا أو دينٍ أو طائفةٍ أو عشيرةٍ أو حزب أو إثنية أو طبقة، بل دولةُ المواطناتِ والمواطنين السوريين جميعهم؛ وتتركّز سمتُها الأساسيّةُ في طابعها العامّ المشترك، وفي بقاء مؤسّساتِها مؤسّساتٍ وطنيّةٍ عامّة، وحياديةٍ إزاء الأفراد والأديان والطوائف والإثنيات والأيديولوجيات والفئات الاجتماعية المتنوِّعة.

- **الدستور السوري**؛ يُبنى دستور سوريا استنادًا إلى عقدٍ اجتماعيٍّ هو التعبيرُ القانونيّ والحقوقيّ عن الكلِّ الاجتماعيّ، وعن التوافق على الحدّ الأدنى المشترك بين الأطياف الاجتماعية. دستور سوريا المستقبل يُنتجه السوريون حصرًا، داخل بلدهم، من دون أيِّ ضغوط، عبر جمعية تأسيسية منتخبة، ويُقرُّ بالاستفتاء الشعبي العام.

3- الشعب السوري

الشعب السوري شعبٌ واحدٌ، تأسّست لحمته عبر التاريخ، وهو حرّ وسيّد على أرضه وفي دولته، ويشكلان معًا وحدة سياسية لا تتجزّأ. إنَّ تاريخ سوريا هو تاريخ كلِّ التنوُّع الثقافي والسياسي والديني والاجتماعي الغني فيها، وليس تاريخَ عرقٍ بعينه أو دينٍ أو مذهبٍ دون سواه. لكن أمام الدولة السوريّة هناك شعبٌ سوريٌّ، ومواطنٌ سوريٌّ. ومن ثمّ فإنَّ الثلاثيّة المتمثلة بـ: الدولة السوريّة، الشَّعب السوري، المواطن السوريّ، هي أساسُ بناء الدولة الجديدة، ومنطلقُ التعاطي مع أيّ قضايا أو إشكالاتٍ مطروحةٍ على السوريّين.

4- النظام الديمقراطي

نظام سوريا المستقبل نظامٌ ديمقراطيٌّ؛ له مجموعةٌ متكاملةٌ من الأركان: مبدأ الحياة الدستورية، التعدّدية والنظام البرلماني، مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء، حقُّ المشاركة في الشؤون العامة، الشَّعب مصدرُ الشرعيّة والسلطات جميعها، احترامُ حقوق الإنسان في ضوء الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، حريّة التفكير والتعبير، حقّ التنظيم، حريّة الصحافة والنشر، عدم الاستئثار بالسلطة وتركيزها في مركزٍ واحدٍ، أي اللامركزية في الإدارة، وتوسيع دائرة اتخاذ القرار في المستويات كافة، وتنظيم الحياةِ السياسيّة عبر قانونٍ ديمقراطيٍّ للأحزاب، وتنظيم الإعلام والانتخابات البرلمانيّة وفق قوانين توفر الحريّة والشفافية والعدالة والفرص المتساوية.

5- نظام ديمقراطي لامركزي

- النظام الديمقراطي اللامركزي هو الحل الملائم لضمان أوسع مشاركة ممكنة للشعب في الحكم والسياسة، والسماح للمحافظات والأقاليم المختلفة بالإسهام في السياسة والاقتصاد، وهو شرطٌ رئيسٌ لبناء الحكم الرشيد وتحقيق التنمية المستدامة الموجَّهة بحقوق الإنسان، وينبغي له أن يسير بالتزامن مع بناء مؤسسات الدولة المركزية ديمقراطيًا، لأن وجود مؤسّسات مركزية ديمقراطية راسخة ومستقرة، سيشكل دافعًا وضامنًا لنجاح اللامركزية، خصوصًا في سياق التعافي من الصراع الداخلي، إلى جانب تأكيد أن إنشاء المحافظات والأقاليم في النظام الديمقراطي اللامركزي سيكون على أساس إداري أو جغرافي، لا على أسس إثنية أو قومية أو دينية أو طائفية، ولا استجابة لتدخلات إقليمية ودولية، ولا رضوخًا لعمليات التهجير القسري التي قد يقوم بها طرف من الأطراف، فهذه العمليات لا تبني دولةً ووطنًا، ولا تحفظ حقوق وكرامة وحريات أي مواطن سوري.
- ولتحديد معنى اللامركزية في السياق السوري، لا بدّ من تحديد المهمات والصلاحيات الخاصة بالمركز، أي تلك التي لا يجوز التخلي عنها أبدًا في الحالة السورية؛ لأن غياب طابعها المركزي يعني بالضرورة غياب الدولة وخراب البيدر. وهذه يمكن تحديدها بخمس مهمات / صلاحيات أو ركائز رئيسة، تصبّ كلها في طاحونة الاعتراف بسيادة الدولة الوطنية السورية:

الأولى؛ أولوية الدستور الوطني ومؤسساته على القوانين المحلية في الأقاليم/المحافظات.

الثانية: مركزية مهمة الدفاع (الجيش والأمن)، أي وجود جيش واحد وأجهزة أمنية واحدة تتبع الدولة السورية، وتحت رقابة البرلمان السوري.

الثالثة: مركزية السياسة الخارجية للدولة السورية المستقبلية.

الرابعة: مهمة تحقيق التوازن والتكامل والعدل في التنمية بين المحافظات والأقاليم، بما يعني تحكّم المركز في القطاعات الاقتصادية الكبرى وإدارتها بصورة عادلة، علاوة على تحكمه في مسألة النقد (البنك المركزي).

الخامسة: وجود سياسة تعليمية بأهداف عامة واحدة في جميع أنحاء سورية، لكن بعيدًا من أي ملمح أيديولوجي. خارج هذه المهمات/الصلاحيات تكون بقية الأمور من صلاحيات المحافظات والأقاليم.

6- الحريّات والسِّلم الأهليّ

- **بيئة حرّة للتنوّع**؛ سوريّا المستقبل وطنٌ تُتاح فيه الحريّةُ لجميع أبنائه، وتُصان فيه الحريات والحقوق الثقافيّة والاجتماعيّة دستوريًا للقوميات والإثنيات والأديان والمعتقدات والمذاهب كافة، فمن جهة توليد مجتمع مدني ذي فضاء مفتوح من الحريات، ومن جهة وجود دولة سياسيّة تعبِّر عن الكلِّ الاجتماعيِّ.
- **حُرمة الدِّماء والممتلكات ونبذ العنف والإرهاب**؛ حُرمَةِ الدِّماءِ والممتلكاتِ الوطنيّة العامَّةِ والخاصَّة، ونبذُ العُنفِ بصورهِ وأشكالِه كلها، وإدانتُه الصَّريحةُ القاطعةُ، وتجريمُه وطنيًّا، وإدانةُ التحريضِ على العُنفِ، أو تسويغِه أو تبريرِه، أو التَّرويجِ له، أو الدِّفاعِ عنه، وإدانة الإرهاب بأشكاله ووجوهه ومصادره كافة، والتّأكيد على التزام الوسائلِ السياسيّةِ السِّلميَّةِ في العمَلِ الوطنيِّ العامِّ، وحمايةُ النَّسيجِ الوطنِيِّ من الفتنِ الطائفيّةِ المصنَّعةِ والحقيقيَّةِ، ومن الدَّعواتِ العُنصُريَّةِ وخطابات الكراهية، ومن كُلِّ ما يُهدِّدُ سلامةَ الوطنِ، وتضامُنَ أبنائِه، ووحدةَ تُرابِه.

7- حرية المرأة وحقوقها

إطلاقُ إستراتيجية وطنيّة للنهوض بالمرأة، على مستوى الدولة والمجتمع معًا، والعمل على تمتّعها بالمساواة التامة مع الرجل في الحقوق كافة، وتوفير المُناخ الملائم لتوسيع مشاركتها في الحياة السياسيّة، وفي التنمية الشاملة، وغرس قيم الشراكة الحقيقيّة، والوقوف ضدَّ المعوقاتِ كلّها التي تحول دون ذلك بوصفها تتعارضُ مع قيم المواطنة المتساوية.

8- الجيش السوريّ والأجهزة الأمنية

بناء الجيش السوريّ على أسسٍ وطنيّة احترافية ومهنيَّة، وتُحدَّد مهماته بحماية الوطن، وصون وحدته، وحراسة ثرواته، والحفاظ على تراثه وحضارته، ويُبعد عن النزاعات السياسيّة والولاءات الحزبيّة والمناطقيّة والعشائريّة والمذهبيّة، أو أيّ صراعاتٍ أخرى أو ولاءاتٍ ضيِّقةٍ تخرجُه عن دوره الوطنيّ. وبناءُ أجهزة الأمن على أسسٍ تجعل منها سدًّا منيعًا تجاه الاختراقات الخارجية، وحارسًا أمينًا لمصالح المواطنين، تصونُ دماءهم وأعراضهم وأموالهم وتحمي حرياتِهم، وتكون محددّةَ المرجعيّات والمسؤوليّات، وخاضعةً للمساءلة القانونيّة على المستويين الشخصيّ والاعتباريّ، ويخضع عملُها للمراقبة الشَّعبيّة. ويلتقي مع هذه الرؤية عدم انخراط أفراد الجيش والقوات المسلحة والأجهزة الأمنية في العمل السياسي والحزبي طوال مدة وجودهم في الخدمة.

9- النظام الاقتصادي الجديد

بناءُ نظامٍ اقتصاديٍّ حديثٍ يرتكز على التوازن بين الحريّة الاقتصادية، والحفاظ على دور رقابي وإشرافي للدولة في الحياة الاقتصاديّة عمومًا، بما يضمن وجود شبكة ضمان اجتماعي، فضلًا عن دورها الأساسي في القطّاعات الاستراتيجية.

خلقُ سياساتٍ اجتماعيّةٍ واقتصاديةٍ تضمن التطوير المتوازن والمتكامل بين مختلف المناطق السوريّة، مع الأخذ في الحسبان مسألة الارتقاء بالمناطق التي تعرّضت إلى الإهمال والتهميش في الماضي، وتحقيقُ التنمية المستدامة بأبعادها كافة، البشرية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والبيئية، بما يؤمِّن المواطنين ضدَّ الفقر ويحسِّن أوضاعهم المعيشية، ويضمنُ توزيعًا عادلًا للدخل القوميِّ، وفرصًا متساوية أمام الجميع، ويُتيح شغلَ الوظائف استنادًا إلى مبدأ الكفاءات لا الولاءات، ومحاربةُ ظواهر النهب والفساد والإفساد، ودخولُ سوريّا إلى المجتمع العالميّ من بوابة العلم والإنتاج والمعرفة.

10- السياسة الخارجيّة السوريّة

تلتزمُ السياسة الخارجيّة لسوريا الجديدة مبادئَ وأهدافَ الشَّعب السوريّ والمصلحة الوطنيّة السوريّة، وفي مقدّمها الحفاظُ على استقلال وسيادة سوريا ووحدتها، وحمايةُ أمنها واستقرارها وسلامة أراضيها، وخدمةُ المصالح الاقتصاديّة الوطنيّة، ودعمُ وتعزيزُ استراتيجيّات التنمية الداخلية الشاملة. سوريا الجديدة دولةٌ تقوم على كامل أراضيها، ولا تتخلى عن أيِّ جزءٍ محتلٍّ منها، وتستخدمُ الوسائل المتاحة، والمشروعة دوليًا، لتحرير أراضيها، دولةٌ تبني علاقاتها بمحيطها، العربيّ والإقليمي، على أساسٍ تكامليٍّ يحقِّق المصالح المشتركة، دولةٌ تؤسِّس علاقاتِها الدوليّة على مبدأ الندّيّة والاحترام المتبادل، وعلى احترام المواثيق والعهود الدوليّة، وتلتزمُ الاتفاقيّات والعقود السابقة للحكومات السوريّة المتعاقبة التي لا تخلُّ بسيادتها، ولا تضرُّ بمصالح شعبِها، وفي هذا السياق، ومن هذا المنظور، يكون من حق أي حكومة سورية منتخبة مستقبلًا أن تعيد النظر في أي اتفاقات حصلت ما بعد عام 2011.

تم إقرار هذا الميثاق الوطني السوري بالتصويت عليه من قبل أعضاء اللقاء السوري الديمقراطي بتاريخ 12/10/2023 وذلك قبل اجتماع الهيئة العامّة للتحالف السوري الديمقراطي المنعقد بتاريخ 20 -21 تشرين الأول أكتوبر عام 2023، وأصبح نافذاً من تاريخه.

التحالف السوري الديمقراطي